



# الصحافة وحرية التعبير في اليمن

تقديم : أ.أحمد العرامى



الصحافة وحرية التعبير في اليمن

أحمد الطرس العرامي

صحفي وكاتب وباحث في السياسات الثقافية

الرقم التسلسلي لـ 2018: 9

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

ضمانات.. مؤسسة غير ربحية وغير حكومية وبحث في الضمانات النظرية والعملية، المجتمعية والحكومية، الإقليمية والدولية لتطبيق حقوق الإنسان والحريات العامة بهدف خلق حياة أفضل للإنسان اليمني وتوسيع خياراته.

للتعليقات الرجاء الارسال الى [Damanat@damanat.org](mailto:Damanat@damanat.org)

أوراق العمل الخاصة بضمانات متوفرة بنسخة الكترونية على موقع المؤسسة [www.damanat.org](http://www.damanat.org)

تم إصدار أوراق العمل ضمن مشروع السياسات الثقافية في المنطقة العربية الممول من مؤسسة المورد الثقافي 2018

كل الحقوق محفوظة ©

## نبذة عن الكاتب:

عمل أحمد العرامي في العديد من الصحف اليمنية، في كل من مجلة معين، وصحيفة الثورة، وصحيفة الأولى، محرراً ثقافياً ومحرراً أخباراً، بالإضافة إلى أن له كتابات متواصلة في الصحافة اليمنية الرقمية والورقية. وقد عاين أحمد عن كثب التحولات التي مست الصحافة في السنوات الأخيرة، ولمس المعاناة التي تتعرض لها الصحافة في ظل ما تشهده البلد من نزاعات واضطرابات كانت الصحافة إحدى ضحاياها وكان الصحفيون أكثر الشرائح تضرراً فيها.

## عن الصحافة وحرية التعبير

منذ ما يربو على القرن شكلت الصحافة في اليمن أحد أهم عناصر الحياة الثقافية والسياسية والفكرية في البلاد والتي يعود تاريخ الصحافة فيها إلى البدايات الأولى التي تقترب من بداياتها في البلدان العربية المجاورة وتحديداً إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إبان الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، والوجود العثماني الثاني في شماله، في الفترة من 1872-1918م، وفي ظل بدايات مختلفة، بالإضافة إلى وجود بدايات محلية مثل التي شهدتها حضرموت اليمنية في مطلع القرن العشرين، وهي جميعاً إرهابات مهدت لنشوء صحافة محلية، مع دخول الطباعة وتقنياتها، وما تشهده اليمن من تحولات سياسية، وثقافية كبيرة، بالإضافة إلى ما تشهده تقنيات الاتصال الحديثة والطباعة من تطور، بما أحدثه ذلك من تغييرات في الصحافة وأشكالها على الدوام، في كل بلدان العالم، ومن بينها اليمن.

وكانت الصحافة في اليمن صدى للتجاذبات السياسية والفكرية والثقافية وانعكاساً للاضطرابات والحالة الاجتماعية السياسية؛ ولهذا فقد أخذت أشكالاً وبدايات مختلفة هي صدى لتلك التجاذبات، ولكن الاستقرار الذي شهدته اليمن بعد التحرر من الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن 1967م، وقيام الثورة على الإمامة في شماله 1962م، قد أدى إلى ازدهار الصحافة بشكل عام، ونظمها قانونياً، فقد نظم العمل الصحفي في جنوب اليمن بصدور القانون رقم (27) في 3 يوليو 1939م فيما عرف بقانون النشر والكتب في مستعمرة عدن، كما صدر في عام 1953م قانون الصحافة في ما كان يسمى الدولة القعيطية الحضرية، وعمل بهاذين القانونين حتى إعلان الاستقلال في 30 نوفمبر 1967م وبعدها لم ينظم العمل الصحفي في الجنوب حتى صدور (قانون الصحافة والمطبوعات) رقم (7) في مارس 1990م واستمر العمل به حتى قيام الوحدة اليمنية.

أما في شمال اليمن، فقد نُظم العمل الصحفي في 18 نوفمبر 1968م وذلك بصدور قانون مطبوعات العهد الجمهوري رقم (24) لسنة 1968م الذي بموجبه نظم العمل الصحفي، وفي عام 1982م صدر القانون رقم (42) بشأن تنظيم الصحافة واستمر العمل به حتى قيام الجمهورية اليمنية وصدور قانون الصحافة والمطبوعات رقم (25) لعام 1990م. وقد استمر بالعمل بهاذين القانونين حتى قيام الوحدة اليمنية 1990م، حيث صدر القانون رقم (25) لعام 1990م الذي ألغى العمل بقوانين الصحافة السابقة، ونظم العمل الصحفي وأتاح الفرصة أمام الجميع (أشخاص، هيئات، أحزاب) لإصدار المطبوعات والصحف، والذي ساهم في ازدهار الصحافة وتنوع العمل الصحفي وتجدد

وارتبط أكثر بالواقع، وفي 25 أبريل 1993 م صدر القرار الجمهوري رقم (49) لسنة 1993م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة والمطبوعات في مجال الصحافة.

ومنذ البدايات الأولى كان للصحافة في اليمن دورها الكبير في حرية التعبير فقد مثلت الكثير من الإصدارات الصحيفة صوت الشعب والثورات وشكلت النواة للتغيرات السياسية وحملت الكثير من الأفكار والتجارب ومثلت سجلاً للأحداث وساحة للصراعات، مثلما كان جزءاً منها صوتاً للسلطة والمستعمر مثله مثل كل وسائل الإعلام التي ارتبطت بالسلطة ومناهضتها. وقد خرجت الكثير من الأفكار والكتاب والأدباء والكتب والتيارات عبر الصحافة في اليمن، مثلما أن بعض الصحف ووسائل الإعلام قد مثلت نافذة للسلطة وإحدى أدواتها. وبالرغم من كل شيء، ومهما يمكن قوله عن الصحافة في اليمن، فإن ما سجلته خلال فترة الجمهورية، أو في العصر الحديث، كان قد وصل مرحلة متقدمة، لا شك أنها كانت مؤهلة للانفتاح وتأدية دور تثقيفي وفكري وإعلامي، وبلورة سياسة ثقافية أكبر، في ظل ما تشهده البلاد كجزء من عالم يتقدم باستمرار، وما يشهده قطاع الإعلام من ازدهار، لولا أن الأحداث التي مست البلدان العربية، واليمن من بينها، قد وقفت عائقاً باتجاه ذلك، ومثلت أكبر عقبة في طريق تطور الإعلام وحرية التعبير والرأي في اليمن.

وقد أرسى العديد من الصحفيين والصحف الكثير من مبادئ الحرية وجسدوا قيم حرية التعبير، وواجهوا السلطات السياسية والدينية، التي مارست القمع ضد هذه الحرية، وخاضوا صراعات لم تتوقف يوماً، ولا شك أن حالات الاستقرار

والوضع الطبيعي تمثل أهم المناخات التي يمكن للصحافة والصحفيين أن يناضلوا فيها من أجل حرية التعبير، وهذا ما يعكسه فقدان الصحافة والصحفيين القدرة على مجابهة القمع في ظل الاضطرابات والحرب والتشطي الذي تمر به البلاد. بموازاة ضعف دور الكلمة المستقلة والحررة، وضعف المثقف والصحفي المستقل أمام مشاريع كبرى وقوى متصارعة يمثل الإعلام أحد جبهات حروبها.

وفي ظل الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار التي تمس البلاد، والتشطي، وأخيراً الحرب، فإن الصحافة في اليمن تمر بفترة هي الأكثر سوداوية، فعوضاً عن كون ذلك قد مثل عائناً في طريق التقدم الذي كان يمكن أن تحققه الصحافة في اليمن، مع ظهور صحف مستقلة وصحافة ثقافية ومتنوعة، وازدهار هذا القطاع، فقد بدت الأعوام من 2011م- حتى الآن، أكثر عنفاً وعدائية تجاه الصحافة والصحفيين، في ظل سيل لا يتوقف من الانتهاكات التي تطال صحفيين ومصورين وعشرات الصحف والمواقع الإلكترونية ومقرات إعلامية وممتلكات صحفيين. وتتنوع ما بين الاختطافات والاعتقالات وحجب المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والتهديدات وحملات التحريض والشروع بالقتل والمصادرة والنهب لممتلكات الصحفيين ووسائل الإعلام ومحاكمة واعتقال وإخفاء وتعذيب صحفيين في المعتقلات، وإيقاف رواتب وإيقاف عن العمل، ومنع عن التغطية، ومنع عن الزيارة، وإيقاف لوسائل إعلام، وحالات قتل، وحالات إصدار لوائح وتعميمات قمعية، وهي انتهاكات تشترك فيها مختلف أطراف الصراع الدائر في اليمن بنسب متفاوتة جعلت من العمل الصحفي في اليمن، من أكثر البلدان خطورة [1].

وبالرغم من أن التنوع كان أحد سمات الصحافة اليمنية من حيث بروز التنوع في الصحافة في طور ما بعد ستينيات القرن الماضي، وما تحقق في هذا المجال من تراكم كان يمكن أن يفضي إلى تحولات نوعية في الصحافة اليمنية ودورها في حرية التعبير، خصوصاً مع ازدياد مساحة الحرية وما كان يمكن أن يحدث تطور تقنيات الاتصال الحديثة من إمكانيات في هذا المجال، أقول بالرغم من ذلك، إلا أن التحولات التي شهدتها اليمن، بدءاً من عام 2011م، سوف تعيد وضع الصحافة في اليمن إلى أسوأ حالاته، فإلى جانب قمع حرية التعبير وتعرض الصحافة والصحفيين إلى انتهاكات لا حدود لها، فقد قضت الاضطرابات بادئ ذي بدء على التنوع في الصحافة، وبالتالي على إمكانية ازدهار الصحافة الثقافية على سبيل المثال، إذ أفضت إلى تجانس واضح، ونعني أنه وإذا كان للصحافة وظائفها المعروفة المتمثلة في وظائف (خبرية، رأي، تثقيف، ترفيه وتسلية)، فمن الواضح أن الصحافة الثقافية ما بعد 2011م، قد لقيت ضربة قاسية، اختفت الملاحق الثقافية (الملحق الثقافي للثورة، أفكار، أفنان، الثقافية) وتعثرت حتى بعض الصفحات الثقافية، ما يمكن قوله هو أن الصحافة اليمنية عموماً طغى عليها الجانب الخبري بشكل جنوني، بالإضافة إلى مساحة لا بأس بها من المقالات التي كانت تعلق على الأحداث المتسارعة والمستجدات على الساحة السياسية في ظل موجة الربيع العربي. وما عقبها من اضطرابات وما تشهده البلاد من حرب وصراع إقليمي، أدى كله إلى تفاقم وضع الصحافة في هذا المجال، من خلال تفريخ قائمة طويلة ومجنونة من

القنوات والصحف والمواقع الإلكترونية، بما تعكسه من صورة للتمزق الاجتماعي والسياسي والصراع الإقليمي الأيديولوجي.

ولا شك أن مثل ذلك سوف يقضي على الصحافة السياسية المستقلة أو التي كانت تلتزم بخطاب مستقل نوعاً ما، كما سوف تتعرض الصحف والصحفيين للتنكيل والانتهاكات التي لا تتوقف، وفي حين كان بمقدور الجهات أو الأطراف السياسية إنشاء بدائل للصحف ووسائل الإعلام التي أغلقها أو صادرها أو أوقف بثها، أو حتى توفير ملاذات ومنصات، لصحفيها الذين تضرروا، لم يكن ذلك بمقدور الصحافة المستقلة التي كان قد أسسها صحفيون شباب، ومستقلون، أن تقاوم ما حل بها من كوارث، أو تستعيد نفسها وهذا ما حدث لصحف (النداء، حديث المدينة، الشارع، الأولى، الناس، المصدر). وهي صحف كانت تمثل علامة فارقة في الصحافة اليمنية. وانتهى بها الأمر إلى الإغلاق أو النهب وبصحفيها ومؤسسيها إلى مغادرة البلاد.



## توصيات ختامية:

- ✓ تكاتف جهود الناشطين والمؤسسات ونقابات المهن والمنظمات والمؤسسات المعنية للعمل سويماً على الضغط على الأطراف السياسية وأطراف الصراع من أجل الكف عن ممارسة الانتهاكات بحق الصحافة والصحفيين.
- ✓ الضغط على الأطراف السياسية والبلدان الراعية للحوار الوطني والتسوية السياسية، من أجل جعل حرية التعبير والصحافة أحد بنود الحوار في أي تسويات قادمة، وكذلك العمل على ضمان مساحة أكبر من الحرية في أي قوانين يمكن أن تصدر أو تناقش في الفترات القادمة من مستقبل البلاد.
- ✓ دعم الورش والمشاريع التي تتعلق بحرية التعبير في اليمن وبالصحافة والصحفيين، ووسائل الإعلام، من أجل الإلمام أكثر بواقع الصحافة في اليمن والخروج بتصورات ودراسات ورؤى تفيد في استعادة دور الصحافة في اليمن وتوفير المناخات الملائمة والبديلة لحرية التعبير التي تحققها الصحافة.
- ✓ دعم المشاريع والأفكار المتعلقة بالصحافة الثقافية والصحافة المستقلة والاجتماعية في اليمن بما في ذلك المواقع ووسائل الإعلام البديلة والأمنة. أو التي يمكن أن توفرها أو تمثل ميداناً لها، مواقع التواصل الاجتماعي، وشبكة الإنترنت.

• الهوامش:

- ✓ الصحافة والسلطة في اليمن المعاصر، الاتجاهات الفكرية والسياسية، د. أمين الجبر، رسالة ماجستير، جامعة ذمار، كلية الآداب، قسم التاريخ.
- الصحافة الرسمية رؤية للحل، أحمد العرامي، المصدر أونلاين، الرابط:  
الخميس 29 مارس 2012م،

<http://www.almasdaronline1.com/article/30285>

● ويكيبيديا

● [1] <https://goo.gl/wfs54U>



**DAMANAT**

100% حقوق و حريات و تنمية